مجلة العلوم الشاملة

Journal of Total Science

مجلة دولية علمية محكمة نصف سنوية

تصـــــدر عـــــن

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين – ليبيا

السنة الحادية عشر، المجلد (9)، العدد (35)، مارس 2025

الملحق الثاني عشر

Volume (9), Issue (35) 2025

https://histr.ly/journal.php

لمراسلة المجلة:

مجلة العلوم الشاملة

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين – ليبيا

البريد الإلكتروني:mmfhsh1973@gmail.com

https://histr.ly/journal.php

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 2015/405

بنغازي – ليبيا

بموافقة الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية بوزارة الثقافة والمجتمع المدني، قرار رقم 2015/32

الرقم الدولي الموحد للمطبوعات الدورية

(ردمدISSN):2518-579

مجلة العلوم الشاملة

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية – رقدالين، ليبيا

السنة الحادية عشر، المجلد التاسع ، العدد الخامس والثلاثون ، مارس 2025

الملحق الثاني عشر

رئيس التحرير والمشرف العام

أ.د. طارق الكادي النائلي

الاستاذ الدكتور بالمعهد العالي للعلوم والتقنية - رقدالين

هيئة التحرير

الاقسام العلمية بالمعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين - ليبيا

الإخراج الفني:

المهندس أحمد محمود

البحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

تمهيد

بمناسبة صدور العدد الخامس والثلاثون – الملحق الثاني عشر – من مجلة "**العلوم الشاملة**" الصادرة عن المعهد العالي للعلوم والتقنية رقدالين– ليبيا للسنة الحادية عشر على التوالي بدون انقطاع، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين شاركوا معنا بجهودهم العلمية القيمة لكل الأعداد السابقة، ونتطلع لمشاركاتهم بنشر بحوثهم ودراساتهم المستقبلية في مجلتنا في الأعداد القادمة. كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم معنا في تصحيح مسار هذه المجلة الفتية عبر إبداء آرائهم وتقييمهم العلمي للإعداد السابقة، وتزويدنا بملاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر الواضح في خروج هذا العدد بصورته الحالية. ونرحب بتقبل كافة الملاحظات علي البريد الالكتروني الخاص بالمجلة والتي من شأنها أن تساهم في تصويب الأخطاء وتحسين وتطوير الأعداد القادمة.

"**العلوم الشاملة**" مجلة معنية بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد التقنية العليا، والباحثين في جميع التخصصات والأقسام العلمية. وقد اشتمل العدد الحالي على ثلاثون بحث متنوع وشمل تخصصات عدة، وبلغتين الانجليزية والعربية. نسأل الله أن تقدم الإضافة العلمية المرجوة منه.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

محتويات العدد

أولا: البحوث المنشورة باللغة العربية		
ر.ت	عنوان البحث	الصفحة
1.	البطاقات المصرفية كحل للسيولة في المصارف الليبية **منير عبدالوهاب الامراني**	9
2.	دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنامي ظاهر الهجرة غير النظامية لدي الشباب الليبي الفيسبوك مثالا– دراسة تحليلية **علي الهادي ضو الماقوري**	29
3.	صنع القرارات الادارية **دلال العجيلي الخرزة**	46
4.	برنامج تأهيلي مقترح لاستعادة الكفاءة الوظيفية لمفصل الكتف الصناعي **رباح شكري السلول**	60
5.	استخدام التقنيات المكانية لرصد وتحليل المواقع السياحية الطبيعية بصبراتة (منطقة تليل انموذجاً) **نجيب عياد العياط وإبراهيم علي رحومه**	84
6.	الاصلاح السياسي في المنطقة العربية دراسة في المفهوم والمعيقات والاليات **عبدالباسط الهادي محمد الكماشي**	105
7.	دور المرشد النفسي في البيئة التربوية والتعليمية **منصف عثمان أحمد الكوم**	128
8.	تأثير الضوابط الاجتماعية على الممارسات الأخلاقية دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية جامعة الزنتان **كريمة الجيلاني امحمد القمودي**	150
9.	« نفاذ القرار الإداري الإلكتروني » **فادية محمد مفتاح**	182
10.	توزيع مجموعات الدم (ABO) على عينة من مرضى ضغط الدم مترددة على بعض المختبرات الطبية بمدينة الزاوية – ليبيا **البشير اللافي العجيلي عاشور وآخرين**	203
11.	أثر المصارف التخصصية في التنمية الاقتصادية " مصرف التنمية فرع الجميل نموذجا " من الفترة (1985–2025) **ساسيه محمد خير**	215
12.	تحليل وتصميم وتنفيذ حل لمشكلة قياس الحرارة بمصنع الدرفلة المسطحة بالشركة الليبية للحديد والصلب بمصراته **اسامة سالم الشريرى وآخرين**	236
13.	"أثر تطبيق أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية" دراسة ميدانية على مكتب الخدمات الضمانية بزلطن" **أبولبابه عامر محمد معتوق**	255

14.	مدى تطبيق الادارة الالكترونية في منظمات الاعمال المحلية (دراسة ميداني بمصرف الوحدة زلطن) **سميرة عامر محمد معتوق**	290
15	أثر المناخ على أشجار الحمضيات في مدينة الزاوية **عائشة مفتاح يحي عبداللطيف**	318
16.	توظيف أدوات الرّبط في الحجاج الإقناع من خلال سورة النور إنموذجا **نسرين عبدالحميد رمضان السلوقي**	373
17.	تثبيط نمو فطر البنسليوم Penicillium digitatum باستخدام مستخلص القرنفل المائي **لطفية سعد خشيرة – نجاة سعد خشيرة**	390
18	محطة وقود ذكية في ليبيا: تصميم وتنفيذ باستخدام تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) **سالمة علي القجامية وآخرين**	399
19	العنف اللفظي الأسري وتأثيره على الطفل **ربيعة الناصر عبدالحميد الشيباني**	421
20	الحكم الرشيد كمدخل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة دراس تحليلية في السياق العربي **زائد رحومة لانبط كميلة المبروك ابوالعيون**	445
21	اثر الزيادة في التعليم والتدريب الحديث على تنمية القدرات البشرية وتحسن الأداء المؤسسي **زائد رحومة الانبط**	466
22	دور الابتكار والتكنولوجيا في تعزيز الاقتصاد المقاوم للأزمات **صالحة علي إمحمد الحرم**	481
23	محددات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالقطاع النفطي الليبي **خالد مسعود الباروني–عطية الله حسين عبدالكريم**	506

ثانيا: البحوث المنشورة باللغات الأجنبية

No.	Research Title	Page(s)
1.	Reduce Fuel Consumption in Poultry Houses by Leveraging Day-Night Temperature Variations in the MENA Region. Ilsaddeq Ilbendago& Husam Elgomati	E1 – E7
2.	Maternal Hydration Status and Cleavage-Stage Embryo Stability in ICSI: A Clinical Study in Northwestern Libya Munira Mohamed Imsak	E8 – E15
3.	Effect of Noise and Multipath Channel in a Basic OFDM System Kameelah Khalleefah &others	E16– E35
4	A Descriptive Study on Two Active Learning Strategies)Cooperative Learning & Problem-Based Learning(Conducted during the Third Semester, 2025 Najat Ayaad Ghwila	E36– E51
5	Staff Members' Criteria of English Foreign Language Material Development in the English Department at Benghazi University Halah Agsebat	E52– E67
6	Study of the Population Density and Seasonal Distribution of the Invasive Insect Cymatosus polymorphomyioides (Diptera: Ulidiidae) in Ain Zara Region on Sage Plant Salvia officinalis Rafiaa Ali Rabab&others	E68– E76
7	Adoption of The Virtual Learning Environment in Higher Education Institutions KAMIL SHIEILI BADROUSH KHAMEER	E77– E85

Journal of Total Science
Volume (9), Issue (35), (Marc. 2025)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (9)، ملحق العدد (35)، ([مارس2025)
ردمد: 2518-5799

الاصلاح السياسي في المنطقة العربية
دراسة في المفهوم والمعيقات والاليات

عبدالباسط الهادي محمد الكماشي

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة طرابلس

Abstract:
The study aimed to present a theoretical framework for the reform process in Arab society, as it is a concern of educated elites and also of Arab citizens who aspire to a better political and economic situation. It is also the goal of reform movements working at all levels to achieve and achieve this goal. This concept is not much different from the concepts of modernization, change, and development, which aim to reform society and transform it to a better state. Some regimes have experienced political détente, such as accepting the opposition, and have embraced the concepts of participation and democracy to some extent. The study addressed the concept of political reform, the obstacles that prevent its achievement, and the means, mechanisms, and institutions upon which political reform is based.

ملخص:
هدفت الدراسة الى تقديم اطار نظري لعملية الاصلاح في المجتمع العربي باعتباره هاجس النخب المثقفة وهاجس المواطن العربي ايضا الذي يطمع في وضع سياسي واقتصادي افضل كما أنه هدف الحركات الاصلاحية التي تعمل على كل المستويات لإنجازه و الوصول اليه.

وهو مفهوم لا يختلف كثيرا عن مفاهيم التحديث والتغيير والتنمية والتي لها غايات لاصلاح المجتمع ونقله الى وضع افضل، ولقد عرفت بعض النظم انفراجا سياسيا كقبول المعارضة واتسعت فيه قليلا مفهوم المشاركة والديموقراطية، وتناولت الدراسة مفهوم الاصلاح السياسي ومعيقاته التي تحول دون تحقيقه و السبل والاليات والمؤسسات التي يقع عليها عمل الاصلاح السياسي، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج مفادها أن الاصلاح السياسي يجب ان يكون نابعا من داخل المجتمع العربي والانظمة العربية نفسها ولا ينتظر العرب اصلاحا يأتي من الخارج وكذلك أنه لا بديل عن الاصلاح لان عدم احداث الاصلاح في مجتمعنا العربي يعني العنف وسوء الأوضاع وزيادة تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في المجتمع.

مقدمة:

أكدت التجارب التاريخية ان الاصلاح السياسي يعتبر الرافد الرئيسي للنهوض والتقدم لأي مجتمع من المجتمعات وأنه لا توجد دولة تقدمت ونمت الا بعد صراع عسير قاد في نهاية الامر الى اصلاح فتح بدوره الطريق أمام تحقيق الاستقرار عبر اشراك الشعوب في مناقشة الشأن العام.

ولقد زاد الحديث في الآونة الأخيرة عن وجوب الاصلاح السياسي في العالم العربي لأنه السبيل الوحيد للاستقرار و تلافي الظروف والمشاكل التي قد تقود الى الصراعات.

وفي المقابل استمر انكار حق المجتمعات العربية في العديد من الحقوق والحريات من قبل النظم الحاكمة حيث كانت تتحجج في كل مرة بذريعة الامن الداخلي للدولة أو ذريعة تسريع عجلة التنمية الاقتصادية التي من خلالها تحاول رسم صورة أفضل للمواطن العربي الذي بات متعوداً على تلك الذرائع ومتعايش معها.

ان الاصلاح عملية حضارية وطبيعية فهي انتقال من وضع الى وضع اخر افضل حالا من سابقه فهو عملية تغيير الواقع من اجل اصلاح الانظمة السياسية والحكومات بشكل جوهري ووضع حد للاستعباد والفساد والصراعات المحلية التي تعيق الاصلاح وتأمين الحقوق للمواطنين وصولاً الى نظام حكم رشيد.

ومن خلال التطورات التي شهدها النظام الدولي أصبح مفروضاً على النظم السياسية العربية مواكبتها وضرورة السير في طريقا وتسخير اليات وأدوات تحقق او تحاول ان تحقق الاصلاح السياسي لتسود فيه قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الانسان ويرتفع مستوى المعيشة للشعوب وكذلك تنخفض فيه نسب الفساد والامية والبطالة والفقر، فالإصلاح حاجة ملحية لا مفر ولا مهرب منها ولا مصلحة من تجاهلها أو تأجيلها.

اشكالية الدراسة:

تركز اشكالية الدراسة على الاصلاح السياسي بدراسة مفهومه وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة له ومعيقاته وتحاول تقديم اطار لمضمونه حيث تطرح التساؤلات التالية:

1- ما هو مفهوم الاصلاح السياسي الذي نتطلع جميعا الى وصوله وماهي علاقته بالمفاهيم المشابهة له.

2- ما هي المعوقات التي تعيق عمليات الاصلاح التي ننشدها والتي تقف حائلا أمام فرص تحقيقه في المجتمع العربي.

3- ماهي المؤسسات التي يقع عليها مهمة الاصلاح السياسي في المنطقة العربية وماهي اليات تحقيقه.

فرضية الدراسة:

الاصلاح السياسي يعني أن هناك عمليات انتقال من مرحلة او واقع معين الى مرحلة اخرى افضل وضعا من السابقة على مستوى النظام او المواطن يتمتع فيها المواطن بكافة حقوقه،

ولكن هذا الانتقال يواجهه العديد من المعيقات التي تقف حائلا في طريق تحقيقه وأن هناك مجموعة اليات وادوات يمكن أن تتغلب على هذه المعيقات.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي الذي يركز على جمع و ترتيب المعلومات الدقيقة والكافية عن ظاهرة ما ومحاولة تفسير هذه الظاهرة للوصول الى نتائج عملية، كما يستعان بالمنهج التاريخي الذي يهتم بدراسة الظواهر والاحراث الماضية بطريقة علمية من اجل محاولة فهم الحاضر والتبوء بالمستقبل.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

1- التعرف على مفهوم الاصلاح السياسي من حيث نشأته وأصله وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة.

2- التعرف على أهم المعيقات التي تقف حائلا أمام عمليات الاصلاح السياسي.

3- الوقوف على أبرز الاليات والادوات التي تساهم في عملية الاصلاح السياسي.

أهمية الدراسة:

تنبع الاهمية من كون الاصلاح السياسي يعتبر هاجساً للنخب السياسية والثقافية وكذلك المواطن الذي يرى نفسه مستفيدا من الاصلاح المنشود فقد أصبح الاصلاح موضوع ضروري لا يحتمل التأجيل.

وتزداد هذه الاهمية في كون الاصلاح يبعد شبح العنف والارهاب وعدم الاستقرار على المجتمعات العربية.

تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الاصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة.

المبحث الثاني: معيقات الاصلاح السياسي في المنطقة العربية.

المبحث الثالث: أليات ومؤسسات تحقيق الاصلاح السياسي في المنطقة العربية.

المبحث الاول:

مفهوم الاصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة:

تعتبر فكرة الاصلاح من أقدم المفاهيم والافكار التي وجدت في العديد من الكتابات للمفكرين القدماء من أمثال الفلاسفة الاوائل كأفلاطون وأرسطو الذين كتبوا عن الافكار الاصلاحية كالعدالة والقانون و الاستقرار السياسي وتنظيم المجتمعات وتوزيع موارد الدولة على المواطنين بالتساوي وما تزال هذه الافكار الهدف الاساسي للقادة والزعماء و الحركات السياسية والمفكرين

في مختلف ارجاء العالم، كما ان فكرة الاصلاح كانت موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين ولقد ذكر (مكيافيلي) في كتابه (الامير) عن عميات التغيير والاصلاح قوله ((ان اصعب شيء في التنفيذ وأكثر تعرضاً للفشل، هو اقامة نظام جديد للأمور)) (نيقولاً ميكافيلى، 1975، ص 82)

لقد ارتبط مفهوم الاصلاح السياسي ارتباطاً وثيقاً بحركات التغيير والتحرر التي تسعى دائما الى تغيير الوضع القائم مثلما ما كان من احداث بعد الربيع العربي بعد 2011 حيث حاولت الشعوب المطالبة بالتغيير والاصلاح بعد أن تأزم الوضع المعيشي والاجتماعي لهذه الشعوب.

تعريف الاصلاح لغة:

يعني الاصلاح السياسي لغة ازالة الفساد والسعي ومحاولة الانتقال من حال غير مقبول الى احسن حال.

ويدل الاصلاح في اللغة على التغيّر نحو استقامة الحال في الجانب المادي والمعنوي اي الانتقال من حال الى حال افضل او التحول عن الشيء والانصراف عنه الى سواه. (كمال مفتاح، 2021، 211)

تعريف الاصلاح السياسي اصطلاحا: Political Form

هو عملية تغيير بنية المؤسسات السياسية ووظائفها وطرق عملها واهدافها وذلك من خلال الاليات الرسمية وغير الرسمية وذلك بهدف تجاوز الوضع القائم و مواكبة التغيير باستمرار. (محمد بوكماشى، 2014، 52)

ويعني اصطلاحا: السعي الى تغيير وضع اجتماعي معين بوضع افضل منه لتحقيق اوضاع اجتماعية تستطيع توفير احتياجات ابناء المجتمع المادية والمعنوية. (كمال فتاح، 2021، ص 212)

في موسوعة علم السياسة:

بانه تعديل او تطوير في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها اي ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام. (عبدالوهاب كيالى، 1985، ص 206)

في الادبيات العربية:

يعرفه الاستاذ (علي الدين هلال) على انه اي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الاطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما.

ويعرفه (خير الدين التونسي) على انه الانتقال من نظم سياسية الى نظم اخرى تقوم على مرتكزات اساسية تتمثل في سيادة الدستور والقانون والمواطنة القائمة على المساواة وانتخابات حرة و نزيهة وحماية الحريات العامة واستقلال القضاء.

في اللغة الانجليزية: reform : بانه العمل الذي يحسن الظروف او التغيير الذي يطرأ على الشيء في اتجاه الاحسن اي تغيير شيء لجعله احسن. (مسلم عربي، 2013، 236)

في اللغة الفرنسية: بانه اعادة تشكيل او اعطاء صورة اخرى للشيء. (محمد الجابري، 20025، ص 17)

في قاموس وبستر: بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد وعليه يعد الاصلاح السياسي ركناً اساسياً من الاركان المرسخة للحكم الصالح. (عمير، 2020، ص 86)

وتتمثل مظاهر الاصلاح السياسي وفقاً لهذا التعريف في سيادة القانون والشفافية والمشاركة السياسية في اتخاذ القرار.

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا ان عملية الاصلاح السياسي هي عبارة عن منظمة مركبة من مجموعة اجراءات وخطوات تسعى في نهاية المطاف الى احداث تغييرات جذرية في نمط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، وهذه التغييرات والانتقالات تكون على المستوى الرسمي اي من خلال السلطة السياسية وعلى المستوى الشعبي أي من خلال القنوات والأدوات غير الرسمية.

وفي هذا يمكن أن نقول أن الاصلاح السياسي هو بمثابة عملية تطوير تستند على عوامل محلية وخارجية تساند حركة الاصلاح.

ويمكننا ان نقترح تعريفا للإصلاح السياسي يتمثل في أن الاصلاح السياسي: ((عملية تعديل مستمر للاطر والقوانين التي من شأنها تحريك الواقع في اتجاه تحسينه الى وضع أفضل حالاً وفي كل المجالات السياسية كشكل الحكم والاجتماعية المتمثلة في العلاقات داخل الدولة في اطار النظام القائم وفي المجال الاقتصادي كتحسين الدخل و المستوى المعيشي والاقتصادي للدولة)). (الباحث)

ولابد ان نشير الى أن عملية الاصلاح لا تتم ولا يطالب بها من قبل السلطة أو المجتمع الا بوجود عوامل وبيئة تساعد على وتدفع في اتجاه الاصلاح اي انتظار الفرص المناسبة للعملية، حيث أن

الاصلاح عادة ما يتم في ظروف أزمة تعتبر نقطة انطلاق نحو الاصلاح وذلك باتخاد اجراءات وخطوات وقرارات اصلاحية بهدف التصدي لهذه الازمة. (جرائيل الموند، 1993، 232)

كما أن الاصلاح الذي تتباه النخبة الحاكمة أو السلطة الرسمية لابد وأن يقوم على اساس إشراك الجميع في عملية الاصلاح وايجاد عناصر وفئات تستفيد من هذا الاصلاح حتى يكتب له النجاح والاستمرارية والتحسين. (المرجع السابق، ص 233)

واستمرار ونجاح الاصلاح مرتبط بعدة شروط وهي:

1- أن يعالج وضعاً فاسداً.

2- أن يسعى للتغيير نحو تحسين الوضع.

3-أن يكون الاصلاح شاملاً أي يتصف بالديمومة والاستمرارية في معالجة الاوضاع.

ان نجاح اي عمل اصلاحي في المجتمع وبخاصة ذلك الاصلاح الذي تعمل عليه السلطة أو النظام القائم يهدف في البداية الى منع حدوث الصراعات والاضطرابات وخلق بيئة غير مستقرة داخل الدولة. أم الاصلاح الذي تنادي به المكونات الاجتماعية و السياسية فهو يهدف الى توسيع قاعدة المشاركة السياسية من خلال انتخاب هيئات لها القدرة على عمليات الاصلاح والسعي الى التخلي عن صور الحكم الاستبدادية والمساواة أمام القانون.(الباحث)

علاقة الاصلاح السياسي ببعض المفاهيم المرتبطة به:

ينظر الكثير من المهتمين الى الاصلاح على أنه مفهوم يتداخل مع الكثير من المفاهيم في اوقات وأماكن معينة بحيث يضيف كل مفهوم مجالاً لمفهوم جديد يكون محل اهتمام المهتمين بهذا الشأن و إن المتتبع تاريخياً للمفاهيم خلال العقد الأول من هذا القرن يجد أن مصطلح الاصلاح هو المتصدر لفكر البحاث والمهتمين حيث كان مفهوم التنمية والتحديث السياسي هو مفهوم عقد الستينات والسبعينات ثم انتقل الى مفهوم التحول الديموقراطي في الثمانينات والتسعينات ثم الى مصطلح الاصلاح السياسي في الالفية الثالثة. (الدخيل،2006، ص 170)

1- التحديث السياسي: Political modierniation

ارتبط مفهوم التحديث بما حدث في مرحلة عصر النهضة في أوربا حيث يركز على ثلاث أبعاد هي التطور التكنولوجي والتنظيم المؤسسي والابتعاد عن التفكير الديني حيث ينظر الى التحديث على انه عملية ادخال وتحول كلي شامل في بناء و نظم المجتمع التقليدي حيث يستهدف هذا التحول احلال نموذج من انماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي. (شادي، 334).

وبوجه عام فانه يعني درجة التطور التكنولوجي المستخدم في الصناعة ودرجة تمكن الانسان من توظيف التكنولوجيا و محاولة تسخير البيئة.

وفي المجمل فإن عمليات التحديث أو العصرنة تشمل جميع الجوانب وتهدف الى ترقية وازدهار مواطني بلد معين.

وحسب (صموئيل هنشغنثون) فإن التحديث يقوم على ثلاثة ركائز اساسية هي:

1-عقلنة السلطة

2- تحديد وظائف المؤسسات.

3- توسيع مجال المشاركة السياسية. (هنشغنثون، 1193، 248)

2- التنمية السياسية: Political Development

اختلفت دول العالم التي تحاول السير في طريق النمو في الاساليب والبرامج والاليات للتغلب على التخلف حيث كانت تسعى الى حلحلة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية السياسية بصفة خاصة.

فالتنمية هي عبارة عن مجموعة من الوسائل تستخدمها الدولة لتطوير و اصلاح سياستها الداخلية والخارجية.

وقد عرفها (لوسيان) على أنها عملية للتغيير الاجتماعي متعددة الجوانب (السيد، 68،1981)

أما (جرائيل الموند) فيرى أن الحداثة السياسية أو التنمية السياسية تحدث عندما تتوفر ثلاث عوامل: ترشيد واصلاح السلطة ووجود تنوع من الوظائف السياسية والعمل على رفع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. (جرائل الموند، 1980،ص 23)

3- التغيير السياسي: Political change

وهو عبارة عن عملية التحول في الابنية والعمليات السياسية المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية والنفوذ بين القوى وهو عملية الانتقال ولكن يختلف عن التداول من حيث اعتماد حكومة الاغلبية بمعنى ان مبدأ الاغلبية لا يؤخذ به في تشكيل الحكومة وتولى السلطة. (بوكماش، 2014،ص55)

4- الانتقال الديموقراطي: Democratic Transtion

الانتقال الديموقراطي هو بناء نظام سياسي جديد على انقاض نظام سياسي أي عملية انتقال من حال الى حالة اخرى وهذا النظام السياسي الجديد يتصف بالطابع الديموقراطي والتداول السلمي على السلطة. (حسين، 2006، 18ص)

5- التحول الديموقراطي: Democratic Transformation

ويعني التحول من النظم الاستبدادية التسلطية الى نظم التعددية بمعنى هو عملية تغيير النظام من نظام غير ديموقراطي الى نظام ديموقراطي يقوم على اساس المساواة والمشاركة في الحياة العامة وتوسيع هامش الحرية واحترام حقوق الانسان وتكتمل صورة التحول عندما يتم تشكيل حكومة منتخبة وذلك بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ويقترب مفهوم التحول الديموقراطي من مفهوم الانتقال الى حد كبير الا أن التحول تتم في فترات طويلة عكس الانتقال الديموقراطي الذي يتميز بقصر المدة.

6- الثورة (التغيير الجذري): Radical Change

والثورة هي تلك التغييرات المفاجئة والسريعة والجذرية والعنيفة والتي تعبر عن مرحلة من الغضب ودرجة من الانفعال مع رفض كامل لكل ما هو قائم وهو تغيير شامل للواقع والانساق الفكرية وفي العادة تكون الثورة ناتجة عن ظروف معينة في المجتمع، أو سيطرة افكار ايدولوجية لفئة معينة من الناس.

فتأتي الثورة لتعبر عن حركة الغالبية من الناس ولتفرض ارادتها على الجميع(حسين رشوان، 2014، ص 20-21) واذا كانت الثورة تغيير في العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي فان الاصلاح يحاول ان يقلل من الاخطار والنتائج غير المرغوبة التي قد تنشأ اثناء اداء البناء الاجتماعي لوظائفه.

وقد يأتي الاصلاح عاجلاً عندما يكون هناك تهديد باندلاع ثورة وقد يكون عجز النظام السياسي عن القيام بالاصلاح سبباً في حدوث الثورة. (المرجع السابق، ص 20)

ومن خلال استعراضنا للمصطلحات والمفاهيم السابقة نستنتج انها قريبة في المعنى من بعضها وتشمل جميع الدول التي تسعى الى عمليات التحول والاصلاح وان المفهوم الحديث للإصلاح يتطرق الى عدة جوانب و مستويات تتطرق لها ايضا المفاهيم المرتبطة به وهي المتعلقة بعملية الاصلاح والانتقال والتحول والتحديث والنمو في المجتمع بهدف بناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية. (الباحث)

المبحث الثاني:

معيقات الاصلاح السياسي:

معيقات الاصلاح هي تلك التحديات التي تواجه مشاريع الاصلاح السياسي في العديد من النظم والمجتمعات العربية وسواءً كان برنامج الاصلاح بأسلوب الاقناع او بأسلوب القوة فانه يواجه دائما بمعيقات كثيرة ومتعددة وان كانت تختلف من مجتمع الى اخر. وتتمثل هذه التحديات في الابعاد الاتية:

1-البعد السياسي:

ان ضعف الإرادة السياسية للنظام السياسي تشكل احد أكبر العقبات في وجه الإصلاح حيث يحتاج الإصلاح الى ارداة وإدارة سياسية لديها الرغبة والرؤية والأداة للعمل في اتجاه الإصلاح.

ان قيام بعض الأنظمة السياسية الاستبدادية خاصة باحتكار العمل السياسي وعدم مشاركة الناس في السلطة واتخاذ القرارات وانعدام التداول السلمي للسلطة يولد مظاهر اللامبالاة السياسية لدى قطاعات كبيرة من الناس وذلك إم بسبب الخوف أو بسبب اليأس من العمل السياسي لعدم وجود الثقة في ذلك النظام. (المنصوب، 2008، ص21)

لقد دأبت كثير من الأنظمة السياسية الشمولية على احتواء دعوات الإصلاح والمطالبات المتعلقة بالتغيير وبصنع مستقبل أفضل حيث تتبنى هذه الأنظمة سياسات بهدف الحفاظ على الوضع القائم لأن هذه الإصلاحات والتغيرات غالباً ما تعمل على تقليص صلاحياتهم ومما يساعد تلك الأنظمة في الحفاظ على الوضع القائم وعدم التحول إلى التغيير هو غياب وضعف المعارضة السياسية والتي بدورها تفتقر لمشاريع وبرامج إصلاحية وبدائل تقدمها للنظام السياسي في حالة وجود أزمة.

ان عدم وجود مؤسسات قانونية ودستورية فاعلة وغياب اتحادات ونقابات ومؤسسات المجتمع التي تنادي بالمشاركة السياسية وكذلك عدم استقلال المؤسسات الدستورية كالقضاء أدى الى زيادة عرقلة دعوات وحركات الإصلاح. (تركي بن سلامة، 2007، ص 59)

كما أن ظاهرة الانقسام السياسي والتي تضعف بعض الأنظمة السياسية وتجعلها غير قادرة على تلبية رغبات ودعوات الإصلاح تعتبر معوقا أساسيا في وجه الإصلاح لما تستنزف من ثروات وتقاسم سلطات وصلاحيات.

وكذلك ممارسة العمل السياسي بأساليب غير سياسية وتصاعدت وثيرة الصراعات السياسية واعتماد مبدأ القمع والعنف بديلاً عن لغة الحوار، بالإضافة الى مصادرة العدد من حقوق الانسان السياسية وفي مقدمتها العدالة وغياب المظاهر السياسية السلمية مثل الحوار والرأي الاخر.

ولقد زاد نفوذ القوى المقاومة للإصلاح الساسي بتفشي مظاهر الفساد السياسي بجميع اشكاله وصوره وزاد من تمسك الأنظمة والقائمين عليها والمستفيدين منها بالوضع القائم. (المنصوب، 2008، ص122)

ولابد من الإشارة هنا الى ان الساحات العربية غير بعيدة عن بيئة ينمو فيها الإرهاب والتطرف والفوضى والحروب الاهلية والصراعات الداخلية وكل ذلك يعتبر تحدياً حقيقياً للإصلاح وفي كل مجالاته.

إضافة الى التحديات والمعيقات الخارجية المتمثلة في تلك التدخلات في كل دولة وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

2- البعد الاقتصادي:

تعاني معظم الدول العربية من أزمات اقتصادية متمثلة في قلة الموارد والديون الخارجية وضعف الإمكانيات والامية والفقر والتصحر والبطالة وكذلك الزيادة السكانية في هذه الدول وانخفاض مستوى المعيشة والمستوى الصحي.(تركي بن سلامة،2007،ص60)

ان هذه الاختلالات الاقتصادية تقف حائلا دون النظر في موضوع الإصلاح وفي كل جوانبه، لأن الاهتمام منصب على توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للأفراد.

وفي المقابل هناك دولاً عربية غنية الا انها لم تنجح في التوجه نحو التنمية والإصلاح بالقدر المطلوب ولكنها حققت قدراً من الرخاء الاقتصادي لكنها تعانى من جمود أو تخلف سياسي، ولكن الإرادة والإدارة الصادقة هي من تقف في وجه هذه المعيقات ولا يجب أن يكون تردي الأوضاع الاقتصادية مبرراً لغياب الإصلاح والعدالة والحرية ففى دولة مثل (الهند) فإن الفساد والفقر و التفاوت في توزيع الثروة كبير ولم يمنع من قيام دولة متقدمة (المرجع السابق، 61)

لقد أصبح توفير مستوى عالي من التحديث والتنمية الاقتصادية شرطاً ضرورياً من شروط انجاح عملية الاصلاح السياسي وإحداث عملية الانفتاح الاقتصادي .

إن ضعف المستوى المعيشي للمواطن يؤدى إلى انحسار دوره في المشاركة السياسية لانشغاله بتحسين وضعه الاقتصادي وهذا ما ساهم في إضعاف عمليات الإصلاح.(ساحلي,2018 , 225)

3- البعد الثقافي و الاجتماعي:

يرى الكثير من الباحثين والمهتمين بأن البيئة الثقافية السائدة هي سبب من أهم الأسباب المعرقلة لعمليات الاصلاح في البلدان العربية حيث يتسم الوسط العام بالتجاهل السياسي وعدم الإكثرات بالقضايا والأحداث السياسية التي تقع في المنطقة والعالم وعدم رغبة المزاج العام في المشاركة السياسية وتركز اهتمام الفرد في المجتمع العربي على المصالح الشخصية وحب الذات وترك الصالح العام وعدم الإنتماء إليه ليصبح الشعور والمزاج مزيجاً من الاغتراب و الحرمان الاجتماعي وهذا يترتب عليه طاعة السلطة و الامتثال لها وقبول حالة الاستبداد. (عبدالكريم،237،2006)

ان معظم المجتمعات العربية هي مجتمعات بدوية قبلية ترفض التغيير وتكون عمليات الاصلاح فيها شاقة ومعقدة

فالولاء للقبيلة يفوق الولاء للدول والجماعة العامة أي المجتمع ككل ، كما أن هناك غياباً لمفهوم المواطنة التي تعنى المساواة المطلقة بين المواطنين.

ولقد شجعت السلطة الممارسات القبلية والطائفية وذلك لمنع بناء مؤسسات وطنية وقومية قد تنادى يوما بالتغير والإصلاح.

لقد نجحت السلطة في بلداننا في خلق جماعات وفئات متنافسة تابعة لها واصبح لهذه الفئات والجماعات ثقافة مناوئة للإصلاح والتحديث. (بني سلامة،60،2007)

لقد قضت السلطة على ثقافة التغيير والإصلاح والمطالبة به و تحولت المطالبة به إلى ثورات دامية وتحملت كثيرا الشعوب العربية ضريبة هذا التغيير خاصة فيما يسمى(الثورات الربيع العربي).

4- البعد الخارجي (إشكالية التبعية) :

لقد بقيت أغلب الدول العربية ولفترات طويلة بعد استقلالها الوطني رهينة الدول الاستعمارية حيث أن نمو اقتصاد الدول الاستعمارية أرتبط بمجموعة الدول المستعمرة والتي تحولت فقط إلى مواد أساسية تستعملها الدول الغربية في صناعاتها في صورة تبادل تجارى يتسم بعدم المساواة مقابل الموارد الأولية، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من التبعية الاقتصادية والسياسية بحيث يستمر الاعتماد على تلك الدول في توفير الحاجيات الأساسية كما ان التبعية ادت الى تعطل الإدارة الوطنية وهيمنة الدول الرأسمالية والشركات الكبرى على مصير الدول العربية، كما ارتبطت التعبية بحجم الديون الخارجية فلا شك أن المديونية الخارجية عكست محاولة

السيطرة على اقتصاديات الدول وهذا ما سبب زيادة في التخلف لهذه الدول ولقد بلغ حجم الديون الخارجية حوالى 188 مليار دولار عام 2003. (إسماعيل،27،2013)

لقد أصبح الإصلاح استناداً إلى هذه التبعية مرتبطاً بتلك الدول الرأسمالية بحيث أنه إن لم يكن التغيير والإصلاح متمشياً مع مصالحها واهدافها وسياستها فإنه يكون مرفوضاً من طرفها ولا يتم أي اصلاح أو تغيير أو تعديل الا وفق هواها.

المبحث الثالث:

آليات ومؤسسات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية:

إن أي عملية إصلاح وفي أي مجال لابد أن تحتاج إلى مجموعة عوامل أو آليات ليكتب لها النجاح وتعكس شعار الإصلاح إلى خطوات عملية ملموسة واقعية ينعكس أثرها على الجميع، وقد تبنت المبادرة العربية للإصلاح من الداخل فى 13 مارس 2004 أربع جوانب رئيسيه للإصلاح هي:(بوكماش،56،2014)

1- **الإصلاح السياسي:** وهو مهمة السلطة ومنظمات المجتمع المدني ويشمل الإصلاح الدستوري والتشريعي وذلك لخلق وضع أفضل .

2- **الإصلاح الاقتصادي:** وهو عملية تحرير الاقتصاد الوطني وفقاً لأليات السوق.

3- **الإصلاح الاجتماعي:** وهى عملية استثمار كافة الموارد والطاقات الاجتماعية الهائلة في المجمعات العربية .

4- **الإصلاح الثقافي:** ويندرج ذلك تحت تشجيع البحث العلمي وإطلاق الحريات والقضاء على منابع التطرف الديني و اطلاق التفكير العقلي والعملي.

إن مرحلة الإصلاح السياسي يفترض فيها أن تسهل الطريق امام مسيرة ثقافية وسياسية تبتعد فيها الدولة عن طابعها السلطوي والاستبدادي لتصبح إطارا يستطيع أن يتعايش فيها المجتمع بكل اطيافه ومكوناته واختلافاته و تقوى فيه روح المسؤولية والولاء ويصبح الإنتماء للجماعة التي تمثل أفراد المجتمع ككل (مالكي، 2007، ص147-158) ويمكننا ان نجمل مجموعة من الأليات التي قد تشكل برنامج إصلاح سياسي لدول العربية والتي تتمثل في:

1- أن تكون السيادة للشعب وأن يحترم مبدأ الفصل بين السلطات وهذا لا يتأتى إلا بوجود دستورا ديمقراطياً يمثل وثيقة سياسية قانونية تتركز على التداول السلمي للسلطة.

2- الابتعاد عن إعلان حالات الطوارئ التي تسبب الكثير من الصراعات والاضطرابات والقيود على المواطنين.

3- اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتقليص صلاحيات رئيس الدولة بعد انتخابه وهو ما يوضحه دستور الدولة.

4- توسيع دائرة الحقوق والحريات.

5- العمل على مناهضة الفساد السياسي والمالي الذي يعتبر أحد أكبر الأسباب في فشل الدولة وضعف اقتصادها.

6- إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع وبناء التأييد حول فكرة المصالحة الوطنية والتي تعد المؤسسة القادرة على تحقيق العدالة والنزاهة ونبذ الانتقام لتحقيق الإصلاح.

7- السماح بقدر كبير من الحريات المتمثلة في الحراك السلمي والتظاهر والاعتصام وهي حقوق تكفلها معظم القوانين و الدساتير العربية ولكنها بحاجة إلى تفصيل من قبل السلطة.

ان الأخذ بهذه الأليات يقودنا نحو تعزيز الفرص أمام عمليات الإصلاح وإن لم يكن بالدرجة الكبيرة ولكنه يمهد ويعبد الطريق أمام مشاركة واسعة للشعوب في عملية التقدم والإصلاح وهي آليات داخلية تتقاسمها السلطة مع جماهيرها، أي هي مشاريع إصلاح من الداخل و ليست مستوردة أو مفروضة من الخارج. (المنصوب،2008ص127)

إن فشل مشاريع الإصلاح في المنطقة العربية والنابعة من الداخل العربي وعدم الأكثرات بها واهمالها من قبل الحكومات والشعوب قد يقودنا شعوباً وحكومات إلى قبول الإملاءات والضغوط الخارجية التي ظاهرها الإصلاح وباطنها السيطرة لأننا جميعا لا نجد إجابة للسؤال الذي يطرح دائماً هل الخارج (الغرب) لديه النية والرغبة الجادة للإصلاح في منطقتنا العربية ؟ ولقد ركزت دراستنا على موضوع الاصلاح السياسي من الداخل بعيداً عن ما هو خارجي.(الباحث)

مؤسسات الإصلاح السياسي :

لابد من وجود مؤسسات أو ادوات قادرة على تحقيق وانجاز عملية الإصلاح ومن خلالها يتم تحويل الاصلاح من مجرد شعار إلى واقع على الأرض، وفي معظم المجتمعات هناك عدداً من هذه المؤسسات المتشابهة ولكنها تختلف في درجة التأثير والنجاح لهذه العملية وهذا الاختلاف قد يكون إما بسبب درجة التطور لهذه المؤسسات أو البيئة السياسية والاجتماعية

أو الخلفية الثقافية أو مستوى التطور الاقتصادي الذي تعيشه هذه المؤسسات، وكذلك مستوى ارتباط هذه المؤسسات أو الأدوات بالنظام السياسي ومدى سلطته عليها وتأثيره في ادائها.
ويمكن أن تقسم هذه الأدوات والمؤسسات في منطقتنا العربية إلى مجموعتين من هذه المؤسسات:

اولاً المؤسسات غير الرسمية:

هناك العديد من المؤسسات غير الرسمية في مجتمعاتنا العربية والتي تسهم في تحقيق عمليات النمو والإصلاح وقد تتفاوت درجة الفاعلية لهذه المؤسسات وتختلف في أسلوب عملها وحجمها، وسوف نعرض في هذا الجزء بعضاً من هذه المؤسسات التي تمثل أداة من أدوات الإصلاح:

1- الأسرة:

يعتبر النظام الأسري هو النظام الطبيعي الفطري الذى من خلاله ينبثق أصل التكوين الفطري والأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع ويتوقف صلاح المجتمع على مدى تماسكها وصلاحها وقوتها. والأسرة عاملاً من أهم عوامل الإصلاح لأن لها تأثيراً كبيراً في تكوين شخصية الفرد الذي يصبح مواطنا في المجتمع له حقوق يطالب بها وواجبات يتحملها في مجتمعنا العربي.
فالأسرة هي البيئة الطبيعية التي ينشأ فيها الطفل مشمولاً بالرعاية والتنشئة الاجتماعية والتعليمية ثم السياسية ونظرا لما لها من أهمية في غرس القيم في نفوس النشأ فقد اهتم بها الإسلام باعتبارها مؤسسة تربوية هامة.
ومن اهم وظائفها تعليم الأطفال القيم الفاضلة التي تدعو الى حب الخير وكره الشر وغرس القيمة الطيبة والتضحية والإيثار والتحلي بحسن الخلق في القول والعمل والحرص على مصالح الناس حتى ينمو متفاعلاً مع جماعة مجتمعه التي تربت هي نفسها على نفس القيم. (عبدالعزيز،2023،)
إن دور الأسرة المستقرة هو الذي يحافظ على الوظيفة الأساسية لها وهى صناعة الإنسان وبناء المجتمع وتقدمه وصيانته والدفا ع عنه من كل الآفات والأخطار، كما ان تعاون المؤسسات الأخرى مع الأسرة في صناعة الإنسان السوي كالمدرسة والمسجد وقيام هذه المؤسسات بواجبها ليدفع جميع الاخطار التي تهدد استقرار الأسرة كالعنف والعقوق وإهمال الحقوق والواجبات وهذه الأخطار دائماً ما تكون عامل هدم لوظيفة الإصلاح المنوطة بالاسرة. (إبراهيم والعيز، 2023)
ويمكن أن تلخص أهمية الأسرة في ادائها لوظيفيها من خلال كونها: (جمعية امان للتنمية الأسرية،2024)

1- المصدر الأول للتنشئة الاجتماعية والثقافية .
2- أنها الحاضنة الأساسية للقيم والأخلاق.

3- انها النواة الأولى لتكوين الهوية الشخصية والوطنية.

4- أنها الداعم الرئيس للاستقرار النفسي والاجتماعي .

2- **مؤسسات التعليم:**

يبرز دور مؤسسات التعليم من خلال ما تقدمه من علوم ومعارف ومعلومات وثقافة سياسية عن انظمة الحكم ومدى شرعيتها وقبولها في المجتمع والتحديات والاخطار التي يواجهها النظام السياسي والأمال والطموحات التي يسعى الى تحقيق ابناء المجتمع.

ان دور هذه المؤسسات يكمن في أنها تلعب دورا هاماً في عملية الإصلاح وذلك بالتركيز على الدعوات والمبادرات وذلك لأن أغلب الأشخاص في المجتمع المتعلم هم أكثر وعياً من غيرهم وهم النخبة التي يمكن أن تتولى وتحمل على عاتقها برامج الإصلاح وتغيير الأوضاع باعتبار النخبة المتعلمة والمثقفة لها دور الفكر والبحث من خلال تقديم الدراسات و التحليلات وانتقاد الأوضاع والسعي لتغيير تلك الأوضاع.

ولكن تبقى هناك إشكالية متعلقة بمناهج التعليم التي تعمل على إنتاج مخرجات علمية لها صفة الخشوع والاذعان كما أن النظم التسلطية تعمل دائماً على ابعاد النخب العلمية و الثقافية عن المشاركة في العمل السياسي. (برات،2005،ص10)

3-**المؤسسات الدينية:**

لاشك في أن الدين الإسلامي الحنيف الذي يعتنقه الشعب العربي ويفتخر به هو دين علم و تقدم ويحث دائماً على الاصلاح والتغيير للأفضل وأن هناك العديد من الآيات القرآنية التي تدعو إلى الإصلاح و التصالح والالفة والبناء وكذلك الأحاديث النبوية التي تعمل على تقوية روابط ابناء المجتمع في التعاون والعمل معاً واحترام القيم الإنسانية والأخوية. ويكمن دور المؤسسات الدينية في المنطقة العربية في الإصلاح السياسي عبر توجيه السلوك وترسيخ القيم النبيلة للأفراد وكذلك مراقبة السلطة وذلك بضبط سلوك صناع القرار وضبط تصرفاتهم من أجل ترسيخ قيم الإسلام النبيلة ومنع الفساد والظلم.

ويمكن أن تلخص دور المؤسسة الدينية في الرفع من مستوى الإصلاح وذلك بالعمل على بناء شخصية المسلم من خلال مؤسسه دينية سليمة والعمل على توعية الناس بأهمية المؤسسة الدينية في التشريع الإسلامي، وكذلك في شؤون الثروة والمحاسبة وتفعيل رؤية الإسلام في الاقتصاد والحياة المعيشية اليومية للناس وذلك في الحفاظ على موارد الأمة أو المجتمع حتى

لا تضيع الثروات والإمكانيات والتي تعتبر الأمة الإسلامية والعربية في أمس الحاجه اليها. (أحمد خميس،2012)

4- مؤسسات المجتمع المدني:

إن الدولة التي تعتمد المؤسسات والقانون هي دولة المجتمع المدني والدولة التي لا تتميز بذلك فهي دولة الاستبداد وحكم الفرد والعسكر والقبيلة، والإصلاح يحتاج دائماً إلى قيم المشاركة والحوار ونبذ العنف والحرية والإصلاح السياسي يحتاج إلى مؤسسات تناضل من أجله كالأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات الإنسانية وفي ظل غياب هذه المؤسسات ينتشر الفساد و العنف وتترسخ قيم الاستبداد والظلم بدل قيم العدل والحوار و الرأي الآخر.(بن سلامة،2007،ص66)

ويمكن تلخيص جملة من الاليات لتعزيز دور المجتمع المدني في الاصلاح: (سالم،2004)

1- تأسيس منبر للحوار الاجتماعي حول قضايا الإصلاح والتنمية.

2- تأسيس مركز عربي لقياس الرأي العام العربي حول القضايا الإصلاحية من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

3- بحث قضايا واهتمامات الشباب العربي في بلدانهم.

4- التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية العربية والمنظمات خارج الحدود.

5- تقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية في المجتمع.

ثانيا: المؤسسات الرسمية:

يعتبر دور الدولة الرسمي دوراً محورياً في عمليات الإصلاح بالإضافة إلى دور المؤسسات غير الرسمية لأن الإصلاح السياسي هو عملية مركبة وشاملة تتطلب جهود كل المؤسسات فليس بمقدور أداة واحدة من تلك الادوات القيام به كالأسرة والمدرسة والمسجد والحزب السياسي وفيما يلي أهم المؤسسات التي تلعب دورا في عملية الاصلاح السياسي:

1- البرلمان:

يتمثل دور البرلمان في عمليات الاصلاح من خلال صياغة قوانين وتشريعات مؤكد على قيم المشاركة السياسية والحرية وحماية الممتلكات و المحاسبة والعدالة، ومكافحة الفساد وكذلك الرقابة على السلطة التنفيذية التي تعمل على تطبيق هذه القوانين والتشريعات.(العدوان،2004،ص67)

2- **مؤسسة القضاء :**

ان تطبيق القانون بمبدأ المساواة بين الجميع دون تحيز لطرف من الأطراف ودون محاباة واصدار الاحكام بنزاهة وشفافية هو من صميم عمل مؤسسات القضاء التي تسعى وتعمل على إنجاح عمليات الاصلاح في المجتمع، وأن عدم تطبيق قيم المساواة قد يقود المجتمع والدولة إلى إنتهاك الحقوق وإلى الظلم وعدم العدالة وهذا بدوره قد يقود إلى العنف و القصاص خارج إطار الدولة والقانون.

وفي مجتمعنا العربي هناك تغول دائماً للسلطة التنفيذية على مؤسسة القضاء أي هناك تدخل من قبل السلطة السياسية في شؤون القضاء حتى تحولت المجتمعات العربية الى معسكرات تدار بقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية بحجة أمن الدولة والأمن القومي وهذا ما يفقد ضمان الحق في احكام عادلة ونزيهة.(تقرير التنمية الإنسانية العربية،2003، ص13)

أن أي مجتمع من المجتمعات سواء كانت عربياً أم غير ذلك لا يمكن له احداث برنامج اصلاح الا من خلال قضاء ومؤسسات قضائية تتسم بالعدالة والاستقلالية عن باقي السلطات. والمؤسسة القضائية يرى البعض أنها قريبة من الساحة السياسية وبين النظام السياسي وهياكله ذلك أنها تعتبر مؤسسة الفصل بين المتنافسين من الاحزاب والمؤسسات والأفراد حيث يكون لها الحكم النهائي في العديد من النزاعات وهذا ما يجعل من القضاء و المؤسسة القضائية فاعلاً سياسياً. (أبو فرحة،2024)

لقد أصبح للسلطة القضائية دوراً سياسياً في الآونة الأخيرة بإعتبارها تنظر في كل القصايا الخلافية السياسية بين المؤسسات فصدور احكام عادلة ونزيهة تصلح من الوضع القائم هو مفتاح الطريق نحو اصلاح المجتمع.(الباحث)

3- **الإعلام:**

إن عملية الإصلاح التي عرفتها أو اقتربت منها بعض الأنظمة العربية أدت إلى وجود هامش لوسائل الإعلام لم يكن قائماً قبل ذلك وأبرز هذه الانظمة الأردن والجزائر ومصر التي فتحت المجال لملكية وسائل الأعلام والدعاية والنشر دون إلغاء القيود على هذه الوسائل بحيث لم تستطع هذه الوسائل محاسبه السلطة وصناع القرار بغض النظر عن السماح بهامش النقذ الذي ربما وفي أغلب الاحيان تديره السلطة. (الغرام،2014،ص162)

وحديثاً اصبح هناك جدل واسع حول فاعليه الوسائل الإعلامية المختلفة في المجتمع في تعزيز عمليات الإصلاح الداخلي وعدم الوقوع في المأزق الخارجي الذي يحاول فرض اصلاحات سياسية لمنطقتنا بهدف المصالح العليا لذلك الخارج.

وهذا ما يحتم على الحكومات و الانظمة العربية أن يكون لها إعلام عربي له شخصيته و يهتم بقضايا الأمة المصيرية والإصلاحية وأن يركز على متطلبات الشعوب العربية ويراعي مصلحتها ويرسم استراتيجية إعلامية واضحة وعامه لصالح الجميع.

أن رسم سياسات واضحة في الدول العربية في إطار قانوني موحد يحكم هذه السياسات يؤدي إلى سهولة تدفق المعلومات وحرية التعبير في الصحافة. (عبيد،1999، ص163)

إن إحداث إصلاح حقيقي في المجتمعات العربية يجب أن يراعي جملة من الأمور عند السعي لدور اعلامي ايجابي يخدم قضايا الأمة وهى:

1-التركيز على الأهداف الجماعية والوطنية والابتعاد عن المصالح الشخصية والمصالح الفردية والطبقية .

2-اعلام المواطنين بحقوقهم في المجتمع.

3-العمل على ابراز وملاحظة الظواهر الهدامة التي تهدف إلى الحاق الضرر بالمجتمع.

4-دعوة المواطنين في مختلف الوسائل في حقهم بالمشاركة واختيار الأفضل لتمثيلهم وتنمية الحس الوطني.

5-الاهتمام بالموروث الثقافي والديني وتنميته.

6-التركيز على الأخلاق الاسلامية والقيم النبيلة ونشرها بين ابناء المجمع لحمايتهم.

7-متابعة قضايا الامة وفهمها وإدراكها من خلال المؤتمرات والندوات.

8-نشر ثقافه الوعي السياسي ومعرفة اعداء الامة ومشاريعهم التي تسعى للسيطرة .

9-الإهتمام بقضايا الشباب والبحث في مشاكلهم.

ان الإصلاح الداخلي يتطلب من المجتمع والسلطة إحداث تغير في توجيه الإعلام ليصب في صالح القوى الحية التي تعمل على بناء وتطوير نموذج إعلامي مناسب للبنى الاجتماعية والسياسية المعاصرة للأمة العربية وتعزيز مناخ فاعل للرأي والتعبير الحر والصافة المحترفة

وهنا يجب أن ينفتح الأعلام العربي على المجتمع ويعبر عن طموحاته في الإصلاح واهتماماته بالقضايا سواءً المحلية الوطنية أو العربية .

وترتبط الأدوات والوسائل الإعلامية بالتكنولوجيا التي هي بدورها تلعب دوراً هاماً في نمو المجتمعات وتقدمها ذلك أن الإصلاح السياسي يحتاج إلى إجراء إصلاحات ادارية وثقافيه ومؤسساتية وتعليمية لا يمكن تطبيقها من دون استخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المعلومات و الإنترنت والهواتف الذكية والحواسيب المتطورة كما أن هذه الوسائل لابد لها من الإنسان المدرب الذى يكون الأقدر على إنجاز الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية من أجل مستقبل أفضل.(بني سلامة،2007،ص172)

ويري الكثير أن هناك أدوات خارجية للإصلاح السياسي في مجتمعاتنا العربية متمثلة في دور المنظمات الدولية والدول الكبرى كأمريكا وضغوطها على الأنظمة أو الغرب الأوربي ومشاريع الإصلاح التي يقدمها وهي ادوات قد تساعد وتعمل على الإصلاح الذي نسعى إليه ولكن يبقى دائماً السؤال الذي طرحناه خلال هذه الدراسة وهو إلى أي مدى هناك رغبة من الخارج في إحداث اصلاح في مجتمعنا العربي ؟

إن التعويل على هذه المشاريع الخارجية والضغوط لن يفيد كثيراً في دفع عجلة الإصلاح لأن الحقيقة تبين دائما أن المصالح الخارجية هي المحدد الرئيسي للإصلاح من حيث الوقت والكيفية متى ارادوا وكيف ولهذا فقدنا حاولنا أن نركز في هذه الدراسة على الادوات والمؤسسات الداخلية في مسيرة الإصلاح.

النتائج:

أنه أبرز نتائج الإصلاح السياسي هو احداث انفراج سياسي كامل يؤدي إلى تعزير الحقوق وضمان المشاركة والتداول السلمي ويمكننا أن نعرض النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1- الإصلاح عملية تختلف باختلاف الظروف التي تتم في ظلها هذه الإصلاحات انطلاقاً من خصوصيه كل بلد.

2- أن عملية الاصلاح هي عملية مستمرة ومتطورة ويصعب الحكم عليها عبر مرحله تاريخية معينة.

3- إن الإصلاح يحتاج إلى فئات وأنصار مستفيدة تدافع عنه وتتمسك به.

4- الإصلاح المثمر هو الذي يوسع دائرة المشاركة السياسية ويقوي روابط المجتمع.

5- أن الاصلاحات في ووطننا مازالت شكلية مما أدى إلى نتائج شكلية وغير فعالة.

6- تأخر التنمية في مجتمعاتنا وتعقدها يقلل من فاعلية برامج الإصلاح.

7- وجود بعض المعوقات التي تعيق برنامج الإصلاح السياسي ساعد في عدم التسريع ببرامج الإصلاح.

8- عدم وجود الإرادة الصادقة في إحداث تغييرات جذرية في الواقع السياسي.

9- عدم التعاون والإهتمام وعدم وجود التشريعات المساندة لبرنامج الإصلاح.

10-هناك نوعاً من التوافق في مجتمعنا العربي حول أهمية الإصلاح ولكنه لم ينتقل الى واقع ملموس.

11-هناك نوع من الانفتاح السياسي ولكنه بشكل محدود مع محافظة القيادات السياسية على مكانتها.

12- ركزت الدراسة على الدور الداخلي للإصلاح السياسي وأهملت الدور الغربي والضغوط الأمريكية والذى غالباً ما يمثل اعاقة لكل تغيير إلى الأفضل .

التوصيات:

لتحقيق الإصلاح السياسي المطلوب في مجتمعنا والذي يؤدي إلى تغييرات من واقع إلى واقع أفضل في مختلف المجالات و خاصة في البنية السياسية للدولة والمجتمع فإننا نوصى بالاتي:

1- إجراء مراجعة شامله في كل الاتجاهات و المجالات و تحديد أوجه القصور في كل وجهة ومجال.

2- وجود الإرادة السياسية هو شرط اساس وضروري لتحقيق عملية الإصلاح.

3- مشاركة المجتمع المدني بكل أطيافه وتعزيز التعاون بين أجهزه الدولة.

4- الشفافية في الإدارة والنزاهة في العمل الحكومي وتطبيق مبدأ المحاسبة.

5- مكافحة الفساد السياسي والإداري و المالي وتجريم استغلال السلطة لمصالح شخصية.

6- مكافحة المعوقات التي تعيق عملية الإصلاح بتكاثف السلطة و المواطنين.

7- الغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية وتطبيق مبادئ بديلة لإستخدام القوى مع الشعوب

8- تعزيز دور وعمل المؤسسات التي تعمل على نجاح الإصلاح.

خاتمة:

إن الحركات التاريخية دائمة ومستمرة بل ومتطورة منذ أن وجد الإنسان على الأرض وذلك من أجل تحسين وضعه والمحافظة على استقراره وأمنه وتطوره وهو يسعى في ذلك من اجل سعادته وإنسانية وخلق واقع أفضل من واقعه الذى يعيشه والتغير والتحسين صفه فقط ملازمه للإنسان وتختلف الطرق والظروف في إحداث ذلك التغيير.

فلإصلاح يمكن أن يأخذ اشكالاً وطرقاً متعددة فقد يكون في ظروف عادية سلمية وقد يضطر إلى العنف والصراعات للوصول إليه، كما تختلف وتعدد أدواته ومؤسساته، والإصلاح في مجتمعنا العربي بحاجة إلى إصلاحيون يتمتعون بصفات مساعدة ومساندة للإصلاح كالنية الصادقة وصدق الإرادة والتسامح و احترام القيم الإنسانية في المساواة والمشاركة والعدالة والمحاسبة والشفافية والابتعاد عن الفساد ومكافحته.

فلا يمكن أن تتقدم وينصلح حال مجتمعاتنا الا من خلال التفاعل والمشاركة بين الجميع من أجل بناء مجتمع سعيد، ومجتمعنا العربي يواجه اليوم ظروفاً محلية وخارجية متأزمة وهو ما يقوده إلى إصلاح سياسي لمواجهة تلك الظروف.

لقد أصبح الإصلاح السياسي اليوم يمثل مطلباً اساسياً من أجل حمايه مجتمعنا العربي وتحقيق استقراره السياسي الذي يقود بالنهاية الى استقرار اقتصادي و اجتماعي وأمنى فالواجب الآن يحتم أن ينطلق قطار الاصلاح في ووطننا العربي من داخل مجتمعاتنا ويراعي خصوصيتها ودينها بدلاً من أن يأتي من الخارج لصالح تلك القوى التي تفرض الإصلاح.

المراجع:

أولا: الكتب:

1- ميكافيلى، نيقولا (1975) الأمير، ترجمة خوري حماد، بيروت، دار الافاق الجديدة، الطبعة الأولى.

2- الجابري، محمد عابد (2005) في نقد الحاجة الى الاصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى.

3- الموند، جرائيل (1993) السياسات المقارنة في الوقت الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى.

4- السيد، عبدالمطلب غانم (1981) دراسة في التنمية السياسية، مكتبة الشرق، القاهرة، الطبعة الثالثة.

5-هنشنجتون، صموئيل (1993) الموجة الثالثة التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، الطبعة الاولى.

6- رشوان، حسين عبدالحميد (2014) ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية، مؤسسات شباب الجامعة، الطبعة الأولى.

7- العدوان، مصطفى(2004) الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني ,عمان، دار الحامد.

8- كيالى، عبدالوهاب (1985) موسوعة السياسة الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية.

ثانيا: الدوريات:

1- فتاح كمال (2021) الاصلاحات السياسية والاستقرار السياسي، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة وهران، الجزائر، العدد الأول.

2- بوكماش، محمد (2014) الاصلاح السياسي دراسة في المفهوم والغايات، مجلة العلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، الجزائر، العدد الأول.

3- عربي، مسلم بابا (2013) محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح الساسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون.

4- عمير، سعاد (2015) محددات الاصلاح السياسي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائرية، العدد الثاني.

5- مالكي, أمحمد (2007) العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثاني عشر.

6- المنصوب، طارق أحمد (2008) الإصلاح السياسي في المجتمع العربي بين الضرورة الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة العلوم الاجتماعية، اليمن، العدد الأول.

7- بران، عدنان (2005) النظام التربوي العربي: من دائرة الاغتراب الى الحداثة والتطوير، مجلة اليرموك، السعودية، العدد 87.

8- بن سلامة، محمد تركي (2007) الاصلاح السياسي دراسة نظرية، مجلة المنارة، وهران، العدد الخامس.

9- ساحلى، مبروك (2018) الاصلاح السياسي في دول شمال افريقيا، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 225.

10- حسين، مزود (2006) مستقبل التعددية الحديثة والتداول على السلطة في الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، الجزائر، العدد الرابع عشر.

11- اسماعيل، بوقنور (2013) التخلف الساسي في الدول العربية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد التاسع.

12- ابو فرحة، السيد (2024) الدور السياسي للسلطة القضائية في ظل التحول الديموقراطي، مجلة قراءات سياسية، العدد السادس والعشرون.

13- الغرام، جهاد (2014) الاعلام الجديد والاصلاح السياسي في المنطقة العربية، مجلة معرفة، الجزائر، العدد الرابع عشر.

14- عبيد، أسيد (1999) الاعلام العربي بين قرنين- اخفاق في تحويل الفكر الى ثقافة عامة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد السابع.

ثالثا: المقالات:

1- الدخيل، عبدالكريم بن حمود (2006) الاصلاح السياسي في المملكة السعودية، في مصطفى كمال السيد (محرراً) الاصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

2- شادي، عبدالعزيز (2006) قدرة النظم العربية على البقاء، في مصطفى كمال السيد (محرراً) مرجع سبق ذكره.

3- عبدالعزيز،(2023) دور الاسرة في صلاح المجتمع، جريدة الموعد اليومي.

4- والعيز، ابراهيم (2022) الاصلاح في محله، الفارابي للدراسات والبدائل، الجزائر.

رابعا: التقارير:

تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، عمان، المطبعة الوطنية 2005.

خامسا: الرسائل العلمية:

عبدالكريم، هشام (2006) المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، رسالة ماجستير.

سادسا: شبكة المعلومات الدولية:

1- تعرف على دور الأسرة في تنمية المجتمع، جمعية أمان للتنمية الاسرية.

www.Amanstor.sa

2- استخدام الدين في الحياة السياسية، أحمد خميس، محمد الطيارة

www.JOCU.Joumals.ekb.eg.

3- المجتمع المدني ودوره في الاصلاح، ممدوح سالم

www.pdppactory.com